المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٠. ١٩٢٤

The great Native council and his political role 1920 – 1924

المدرس هزبر حسن شالوخ Ph. Instrucla Hazbar Hasan ShaloK

جامعة ديالى DYALA University

كلية التربية للعلوم الإنسانية Education callge for Humanity Science

قسم التأريخ Department of history

E- Mail : hazbar shalok @ yahoo.com

ملخص باللغة العربية :

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى خسارة الدولة العثمانية في هذه الحرب واحتلالها من قبل دول الوفاق الودي ، وبذلك أصبحت السلطة في استانبول أسيرة قوات الاحتلال ، فضلا عن ذلك تم تعطيل السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس العموم العثماني ، ذلك الاحتلال حفز الترك على النضال من اجل تحرير بلادهم من سيطرة الأجنبي فانبثقت من هذا النضال الحركة الوطنية التركية التي قادت حرب الاستقلال بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ، احتاجت الحركة الوطنية سلطة تمثل الشعب التركي لكي تصدر القرارات وتقود النضال الشعبي. تمت الدعوة لانتخابات جديدة لمجلس العموم العثماني تدخل فيها الحركة الوطنية ، وكان الهدف من ذلك تصفية الحركة الوطنية إلا أنها فازت بأكثرية المقاعد ، وانتخب مصطفى كمال نائبا عن ارضروم ، وبذلك خيبت الانتخابات آمال دول الوفاق الودي وحكومة استانبول ، فتمت مداهمة مجلس العموم العثماني واعتقال الأعضاء المؤيدين للحركة الوطنية التركية ، لذلك قررت الحركة الوطنية إجراء انتخابات جديدة في أنقرة وبالفعل تمت الانتخابات في نيسان ١٩٢٠ وانتخب مصطفى كمال رئيسا له ، وقد قاد ذلك المجلس الدولة في ظروف صعبة جدا واستطاع ان ينجز المهمة الملقاة على عاتقه

وهي تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي ، ومن اجل إقرار الإصلاحات الداخلية الثورية ظهرت الحاجة الى مجلس وطني أكثر تماسكا ونضجا من الذي سبقه لذلك حل المجلس الذي تم انتخاب أعضائه في نيسان ١٩٢٠ واجريت انتخابات جديدة ١٩٢٣ وتم إجراء انتخابات جديدة عام ١٩٢٣ .

المقدمة :

يعد المجلس الوطني الكبير (البرلمان) احد أهم المؤسسات السياسية الذي اوكلت اليه مهمة إقرار القرارات والقوانين التي تلبي حاجات المجتمع وتطوره فضلاً عن مواجهة التحديات والأحداث التي شهدتها الدولة التركية حديثة التأسيس

أدى المجلس الوطني التركي الكبير دوراً مهما في الحياة السياسية التركية في مرحلتي الاستقلال والعهد الجمهوري ويمكن ان نستشف ذلك من خلال تتبع للتشريعات التي اتخذها في معالجة الأوضاع التي مرت بها تركيا بعد الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٢٤.

قسم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات ، جاء في المبحث الأول الأوضاع السياسية والعسكرية في تركيا بعد الحرب العالمية الاولى حتى عام ١٩٢٠ ، وتناول المبحث الثاني تأسيس المجلس الوطني الكبير ، واستعرض المبحث الثالث انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤ .

اعتمد البحث على عدد من المصادر منها مؤلفات مصطفى الزين (ذئب الاناضول) ، خلفاء اتاتورك ، ورضا هلال ، السيف والهلال ، ومحمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، فضلاً عن عدد من الرسائل والاطاريح منها رسالة حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ – ١٩٢٣ ، ورسالة اسماعيل نوري حميد الدوري ، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣ – ١٩٣٨ ، فضلاً عن عدد من المصادر تفاصيلها في هوامش البحث ومصادره .

المبحث الاول

الأوضاع السياسية والعسكرية في تركيا
بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠

مما لا شك فيه ان المجلس الوطني التركي يعد احد اهم المؤسسات التركية السياسية التي حرصت القيادة التركية خلال مرحلتي الاستقلال والعهد الجمهوري بان تسند له دورا رياديا في عملية تهيئة وإقرار التغيرات في تركيا وعلى شتى الأصعدة .

وكانت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى واحتلال جزء من البلاد وتسريح الجيش وتصادم السلطان محمد السادس مع الأعداء وإفلاس الحكومة العثمانية من بين العوامل التي بينت أن التحرر الوطني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القوة الشعبية ، تلك المقاومة التي يجب إن تكون سياسية ومؤسساتية وليست مجرد قوة شعبية .[١] إلا إن إصرار الشعب التركي على رفضهم للخضوع لتلك السيطرة ، كان له دور بارز في ظهور جمعية وطنية نددت بتلك المشاريع وحملت السلاح بوجه المحتلين لاسيما بعد بروز شخصية مصطفى كمال أتاتورك،[٢] قام اليونانيون بأنزال قواتهم على شاطئ مدينة أزمير وبإيعاز من الحلفاء وتم لهم احتلال المدينة ، خلال هذه الإثناء قام مصطفى كمال الذي كان قد انتقل من سامسون الى اماسيا ، باستدعاء القادة : رأفت من سيواس وعلي فؤاد من انقرة ، وكان عارف موجوداً معه في اماسيا[٣]، وفي ٢٣ تموز عام ١٩١٩ عقد القادة الاربعة اجتماعاً برئاسة مصطفى كمال ، الذي لخص الوضع في تركيا كالتالي (إن تركيا جاثية الان على ركبتيها إمام قوات الاحتلال ، ولم يعد باستطاعتها ان تقوم بأي مجابهة عسكرية ، وكل ماتبقى لها اربعة جيوش في الأناضول وجيش واحد في القسم الاوربي في العاصمة ، وجميع هذه الجيوش باستثناء جيش كاظم قره بكير المعسكر في ديار بكر ، قد جردت من أسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يبق سوى قيادتها العليا ، اما السلطان وصهره رئيس الحكومة الداماد فريد باشا ، وكذلك أعضاء حكومته فهمهم الوحيد إرضاء سلطات الاحتلال بأي ثمن على حساب الشعب من اجل الاحتفاظ بمراكزهم ، فأن الطريق لإنقاذ الأمة والبلاد ، هو في دعوة الشعب

لحمل السلاح وخوض حرب عصابات لطرد المحتلين ، وعقد مؤتمر وطني يحضره مندوبون عن جميع المناطق ، ويكون مزودين بالصلاحيات المطلقة من اجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الأناضول ، تأخذ على عاتقها قيادة الثورة الشعبية لطرد الغزاة من جميع البلاد)،[٤] اخذ مصطفى كمال يعد العدة لعقد مؤتمر في أرضروم يمثل الأمة التركية وينطق بلسانها ، لأن المجلس في اسطنبول كان مغلوباً على أمره ، فطلب مصطفى كمال من الجنرال كاظم بكير،[٥] بصفته قائد جيش ديار بكر إن يدعو القادة العسكريين ومندوبي الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر في ارضروم ، وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبو المناطق إلى ارضروم حيث انعقد في (٢٣ تموز – ٧ أب عام ١٩١٩) وفي إثناء انعقاد المؤتمر ، وصلت إلى كاظم قره بكير برقية من السلطان يأمره بالقبض على مصطفى كمال وإرساله الى اسطنبول وفض المؤتمر، وبعد ارتباك ، وافق كاظم بكير على ماقاله مصطفى كمال بان الإخلاص العسكري يجب ان يكون اولاً وقبل كل شيء لتركيا ، وان السلطان وحكومته مجرد العوبة بيد المحتل،[٦] وعندما وافق المجتمعون على خطة مصطفى كمال ارسل برقية الى جميع القادة العسكريين في المناطق جاء فيها (إن احتلال ازمير من قبل الجيوش اليونانية يوضح بشكل قاطع مدى الخطر المحدق بالوطن ، إن الشعب مدعو باسره في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة الى اثبات وجوده من اجل المحافظة على سلامة تركيا و وحدة اراضيها ، لذلك فعليكم منذ ألان أن تنظموا المؤتمرات والتظاهرات الشعبية ، وان توجهوا برقيات الاحتجاج الى السلطان وقوات الاحتلال)[٧] وقرر المؤتمر :

١– إن جميع الأراضي التركية تعتبر وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة .

٢– في حال تفكك الدولة العثمانية على الأمة إن تقف صفا واحدا ضد أي احتلال أو تدخل أجنبي.

٣– إذا أصبحت الحكومة المركزية في وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتامين سلامة البلاد ووحدة أراضيها ، تؤلف حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تامين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من المؤتمر الوطني .

٤– الإرادة الشعبية هي السلطة الحقيقية .

٥- لا يجوز إن تمنح الأقليات غير العثمانية أي امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الاجتماعي .

٦- لا مجال لقبول أي نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية [٨] .

وانتخبوا لجنة لتمثيلهم في مؤتمر سيواس القادم، كما اختاروا بالاجماع مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة وحسين رؤوف بيك نائباً له،[٩] بعد ان انهى الاجتماع مصطفى كمال توجه الى التلغراف اذ وجه برقية الى جميع قادة المناطق (ان الوطن مهدد والحكومة المركزية في اسطنبول لم تعد قادرة على القيام بواجباتها ، واستقلال البلاد اصبح مرهوناً بقوة المقاومة والصمود لدى الشعب ، لذلك تقرر عقد مؤتمر في سيواس لمناقشة الوسائل والأساليب التي تحفظ للوطن كيانه وسلامته ، وعلى كل إقليم ان يرسل الى هذا المؤتمر ثلاثة مندوبين للتحدث باسمه ، ويجب إبلاغ هؤلاء المندوبين ان يحرصوا على السرية التامة من اجل تأمين سلامة وصولهم الى المؤتمر الذي سأبلغكم فيما بعد بتاريخ انعقاده).[١٠]

وما كان من السلطان محمد السادس الا ان عزل مصطفى كمال من القيادة وجرده من رتبته العسكرية ، واصدر عليه حكما بالاعدام ، واخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الاناضول بعصيان اوامره واعتباره خارجا عن القانون.[١١]

وبعد مدة قصيرة عقد مؤتمر سيواس (٤-١٢ ايلول عام ١٩١٩) رافعا شعار إنقاذ البلاد من خطر التقسيم ،[١٢] وان الأراضي الداخلة ضمن الحدود التركية غير قابلة للتجزئة ولا يمكن سلخها تحت أي ظروف ، والمطالبة بعدم الانصياع للأوامر الصادرة من حكومة السلطان محمد السادس الذي تحول إلى أداة طيعة بيد البريطانين والفرنسيين لاسيما بعد إن اتبع سياسة الاستسلام تجاه الحلفاء الذين لم يلتزموا ببنود هدنة مودروس.[١٣]

مثلت قرارات بيان ارضروم ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس الذي عقد في ٤ ايلول عام ١٩١٩ في الساعة الثانية بعد الظهر ، إذ ألقى مصطفى كمال كلمة الافتتاح ، ثم طرح موضوع انتخاب رئيس للمؤتمر بواسطة الاقتراع السري ، ففاز مصطفى كمال بالإجماع ، ثم بدأت المناقشات ولم يكن لغالبية المندوبين أهداف واضحة ، مما جعل المناقشات تطول كثيراً لاسيما أن فريق من المندوبين كان يرى

أنهم لايستطيعون مجابهة بريطانيا لوحدهم فطالبوا بانتداب أمريكي على تركيا ، الا ان مصطفى كمال رفض ذلك بشدة واحتدم النقاش وفي هذه الإثناء تم الحصول على برقية مرسلة من حكومة اسطنبول إلى حاكم ولاية ملاطيا، تطلب منه قيادة حملة من العشائر الكردية على المؤتمرين في سيواس وإلقاء القبض عليهم وإرسالهم إلى العاصمة ، وما ان قرأت البرقية حتى ثارت ثأرتهم واعتبروا تحريض الحكومة المركزية للعشائر الكردية اهانة لايمكن السكوت عنها ، وتطلعوا إلى مصطفى كمال الذي قاد قوة من أنصاره إلى ملاطيا فسحق الأكراد قبل أن يستعدوا إلى المعركة ، وعندما عاد إلى المؤتمر ، تم إقرار مقررات مؤتمر ارضروم بالإجماع[١٤] ، كما وافقوا على رفض اقتراح الحماية الأمريكية أو أي حماية أخرى ، واقسموا إلا يلقوا السلاح حتى تتطهر ارض الوطن من الاحتلال الأجنبي ، ويقبل العدو مقرراتهم التي سموها الميثاق الوطني، وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتتولى أعمال الحكومة المؤقتة المستقلة عن حكومة اسطنبول[١٥] ، كما انتخبوا مصطفى كمال رئيساً لتلك اللجنة ، وأرسلوا بناءاً لطلب مصطفى كمال برقية إلى السلطان طالبوا فيها بعزل صهره الداماد فريد باشا من رئاسة الوزارة ، كما اصدر أمره إلى جميع القادة العسكريين بعزل الأناضول عن العاصمة وقطع المواصلات السلكية واللاسلكية معه ، وتحويل جميع الضرائب والإيرادات والمراسلات الحكومية إليه مباشرتاً في سيواس ، وطرد جميع الموظفين المدنيين الموالين للحكومة المركزية من مناصبهم وإحلال أشخاص موثوق بهم محلهم .[١٦]

أضطر السلطان أمام المطالبة الشعبية إلى التضحية بالداماد فريد باشا ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عضو مجلس الأعيان علي رضا باشا،[١٧] من جهة ومن جهة أخرى كان السلطان وإتباعه يخططون للقضاء على الحركة الوطنية عن طريق علي رضا الذي تظاهر بالتعاطف مع الحركة الوطنية وإجراء انتخابات جديدة تدخل فيها الحركة الوطنية.[١٨]

أدرك رئيس الوزراء الجديد ان الحركة الوطنية التركية لايمكن كسبها الى جانبه الا عن طريق فتح مفاوضات معها ومعرفة مطالبها، واتضح له عبر التفاوض انها

تركز على ضرورة اجراء انتخابات عامة في البلاد ، وبالفعل تم تحديد الأول من كانون الأول عام ١٩١٩ موعداً لإجراء انتخابات مجلس النواب في البلاد .[١٩]

جرت الانتخابات في جو من الضغط والتزوير اللذين مارستهما الحكومة لاسقاط المرشحين الوطنيين ، إلا إنهم فازوا رغم ذلك كله بأكثرية المقاعد ١١٦ مقعداً من مجموع ١٧٥ مقعداً ، وانتخب مصطفى كمال نائباً عن ارضروم ، وتقرر افتتاح مجلس النواب الجديد في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠، فوجه مصطفى كمال دعوة إلى جميع النواب من إتباعه لعقد اجتماع تمهيدي في أنقرة ، من اجل وضع خطة عمل قبل مباشرة النشاط البرلماني في العاصمة ، وفي هذا الاجتماع اقترح نقل ذلك مقر البرلمان من اسطنبول الى انقرة ، حتى يكون النواب اكثر حرية في التعبير عن افكارهم ومواقفهم السياسية وبعيدين عن تأثير السلطان وقوات الاحتلال المسيطرة على العاصمة آنذاك ، الا ان النواب وقد غرهم ما أحرزوه من نجاح ، رفضوا ذلك الاقتراح بحجة انهم اصبحوا ممثلين شرعيين للأمة ، ولم يعودوا مجرد خارجين عن القانون في نظر السلطان ، وذهبت تحذيراته ادراج الرياح ، إذ اخذوا يتدفقون على العاصمة وفي مقدمتهم رؤوف بيك الذي اعتبر نفسه زعيماً للكتلة البرلمانية الجديدة،[٢٠] وبأنتقال النواب من أنقرة إلى اسطنبول ،انتقل النشاط السياسي الى العاصمة ، وانتقلت الزعامة من مصطفى كمال (القائد الشعبي) إلى رؤوف (القائد البرلماني)،[٢١] ووجه البرلمانيون قبل افتتاح مجلس النواب ببضعة ايام برقية الى السلطان وحيد الدين،[٢٢] اعربوا له عن ولائهم له ، ووضعوا انفسهم تحت تصرفه ، جاءت نتائج الانتخابات مخيبة للامال بالنسبة للحلفاء الذين عولوا كثيراً على حكومة السلطان في القضاء على الحركة الوطنية ، الا ان حصولهم على اقرار مجلس النواب ذي الاكثرية الكمالية للميثاق الوطني في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢٠ ، عندئذ قرروا خنق الحركة بالقوة، بالمقابل وجه ممثلو الحلفاء مذكرة إلى السلطان طالبوه فيها بأقالة وزير الحربية ورئيس الأركان العامة للجيش بحجة انهما ساعدا مرشحي الحركة الوطنية في الانتخابات ، رضخ السلطان لهذا التهديد ،[٢٣] اعتبر الوطنيون تلك المطاليب بأنها غير شرعية ورفض تطبيقها معظم النواب،[٢٤] وهددوا بحجب الثقة عن حكومة علي رضا ، فما كان من البريطانيين إلاّ أَنْ يوعزوا إلى

اليونانيين بتحريك أسطولهم باتجاه شاطئ بحر ايجة ، وطلبوا من الحكومة ان تتراجع القوات التركية مسافة ثلاثة كيلومترات عن الشاطئ ، قدم علي رضا استقالته خوفاً من تحمل تبعة مثل هذه المسؤولية ، تشكلت حكومة جديدة برئاسة وزير البحرية السابق صالح باشا ، إلا إن نواب الحركة الوطنية عقدوا اجتماعاً في البرلمان وقرروا بالإجماع حجب الثقة عن الحكومة الجديدة .[٢٥]

كما قامت القوات البريطانية بإنزال فرقة مشاة بحرية في اسطنبول في ١٦ آذار عام ١٩٢٠ فاحتلوا المؤسسات الحكومية والثكنات والبريد والتلغراف .[٢٦]

وفرض الحلفاء الأحكام العرفية في اسطنبول وضواحيها، وقامت قوات الحلفاء باقتحام بناية مجلس المبعوثان (النواب العثماني) واعتقال عدد من أعضائه المؤيدين للحركة الوطنية وجرى نفيهم الى جزيرة مالطا[٢٧] ، واستطاع بعض النواب الوطنيين الهروب من اسطنبول والالتحاق بالحركة الوطنية، ومنهم جلال عارف بك رئيس مجلس النواب ، وبرر الحلفاء ذلك الإجراء باعتباره ضرورياً لوضع حد للحركات المسلحة ضد قوات الحلفاء وتأمين تنفيذ شروط السلامة وتقوية هيبة السلطان في البلاد، وان عملهم ذلك بانه وقتي وليس لديهم أي غرض للقضاء على سلطة السلطان ، لا بل أنهم يرغبون في تقويتها بالقوات العسكرية في كل المناطق الخاضعة للادارة العثمانية، وإنهم لا يرغبون في الاحتفاظ باسطنبول الا إذا استمرت القلاقل والمذابح فيها ، وعندما علم مصطفى كمال بذلك قال ((إن الاحتلال العسكري لاسطنبول اليوم إنما يضع نهاية لسبعمائة سنة من السيادة والحياة للإمبراطورية العثمانية)).[٢٨]

جرت حملات إعدام على يد الحلفاء للمتهمين بالانتماء الى فرق الأنصار والمنظمات الثورية ضد الاحتلال ، واستسلم السلطان نهائيا لرغبات الحلفاء إذ أعاد الداماد فريد باشا الى رئاسة الوزراء المعروف بعدائه للحركة الوطنية، والذي مارس سياسة البطش والاعدام لاعضاء الحركة الوطنية بمساعدة الجمعيات الرجعية كجمعية اصدقاء الانكليز ولجنة انقاذ الخلافة وجمعية حراس النظام،[٢٩] وأعقب ذلك حل مجلس النواب القديم في ١١ نيسان عام ١٩٢٠ ، وجاءت تلك الإجراءات بمثابة

اطلاق يد وزارة الداماد فريد باشا في سياستها الموالية للحلفاء والمناهضة للحركة الوطنية.[٣٠]

أدى احتلال اسطنبول والإرهاب الذي مارسه الحلفاء الى أنفجار الغضب الشعبي ، فجرت في البلاد اجتماعات ومظاهرات جماهيرية تحت شعار ((الموت للمحتلين)) ، وأخذت تتألف في القرى والمدن لجان للدفاع عن تركيا وفصائل مسلحة الهدف منها مقاومة المحتل وبوشر بجمع الأموال والسلاح وأرسلت من جميع أنحاء البلاد إلى اسطنبول برقيات تطالب بسحب القوات الأجنبية واستقالة حكومة الداماد فريد باشا،[٣١] وضع مؤتمر الصلح في باريس معاهدة سيفر ثم وقعوها في ١٠ أب عام ١٩٢٠ وأرغموا رئيس حكومة الداماد فريد باشا على توقيعها ، وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة بمثابة حكم الإعدام على تركيا ، إذ قضت بانتزاع القسم الشرقي كله منها بما في ذلك مناطق قارص واردهان وارضروم وإعلان جمهورية ارمنية مستقلة ، كما قضت بإنشاء دولة كردية مستقلة جنوب الجمهورية الأرمينية تضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات ، في حين تعطى لكليكيا والجنوب كله إلى فرنسا ، أَماّ ايطاليا فقد أعطت جميع المناطق الواقعة إلى جنوب غرب الأناضول بموازاة خط يمتد من بورصة حتى قيصرية ويخترق افيون قره حصار ، بينما حظيت اليونان بمدينة ازمير وغرب الأناضول كله فضلاً عن تراقيا الشرقية ، إما العاصمة اسطنبول وشواطئ بحر مرمرة فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح بينما اخضع مضيق البسفور والدردنيل لرقابة لجنة دولية تقرر مصير عبورها في حالتي السلم والحرب.[٣٢]

وبعد إقرار معاهدة سيفر التي كبلت تركيا بقيود كبيرة جداً ونشرها في الصحف الرسمية حتى لفت تركيا عاصفة من السخط الشعبي، وأدرك الشعب التركي ان مؤتمر باريس ليس سوى مؤامرة للقضاء على الترك كجنس وإبادتهم ، وقد هرع الناس من شتى إنحاء البلاد للتطوع في صفوف الجيش الوطني من اجل القتال والمقاومة ، وألف مصطفى كمال حكومة (سلامة وطنية) أدخل فيها فوزي جاقماق،[٣٣] وزيراً للحربية، وعدنان أديوار وزيراً للداخلية وسامي بكير وزيراً للخارجية، كما عين عصمت انيونو رئيساً لهيئة أركان الحرب.[٣٤]

وفي مساء اليوم نفسه جمع مصطفى كمال في مكتبه أعضاء الحكومة الجديدة وعرض عليهم الأوضاع العامة للبلاد وإفرازاتها ، ووضع أمامهم خطة لإنقاذ الوطن من الاحتلال قضت بالتخلص اولاً من الخطر الداخلي وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والارمنية ومن القوات الموالية للسلطان ، وبعد الانتهاء من ذلك كله يمكن التوجه نحو الخطر الخارجي[٣٥] ، استطاع مصطفى كمال ان يحقق انتصارات على قوات السلطان وقوات الحلفاء ، وعندما وصلت انباء هذه الانتصارات الى مؤتمر الصلح تداعوا الى عقد اجتماع عاجل لدراسة الموقف ، ووقعوا في حيرة وارتباك ، فهم غير قادرين على متابعة القتال ضد الترك بسبب الظروف الخاصة بكل دولة منهم ومن جهة اخرى عز عليهم ان يحنوا رؤوسهم امام رجل كانوا بالامس القريب يصفونه بانه (رئيس عصابة من قطاع طرق) ، واخيراً قرروا اختيار طريق ينقذ ما بقي من هيبتهم ويكسبهم الوقت لمعالجة الموقف ، فأعلنوا عن استعدادهم لعقد مؤتمر في لندن يعاد فيه النظر بشروط معاهدة سيفر، ووجهوا إلى كل من السلطان ومصطفى كمال لإيفاد من يمثلهما في هذا المؤتمر، فكان ذلك اعترافاً بشرعية الحكومة المؤقتة في أنقرة.[٣٦]

المبحث الثاني

تأسيس المجلس الوطني الكبير

بعثت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم ، طالبت فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين ، واتخذت اللجنة النيابية في ١٩ اذار عام١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار: (لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة ، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية ، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال).[٣٧]

ويجب الإشارة الى إن الإعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، أكد ان الأشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب أن تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق ، وكان ذلك يعني ان ٨٥% من سكان البلاد حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الاوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلوا الطبقات المالكة.[٣٨]

بعد ان وصلت أنباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية على اليونانيين ، أراد ان يغتنم فرصة الانتصار فأصدر منشوراً دعى فيه الى انتخاب أعضاء برلمان جديد يكون مركزه أنقره ويطلق عليه أسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشور (الى جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع أسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية ، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال) ، واستطرد مصطفى كمال قائلا (أمام هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الأمة وإنقاذ الوطن ، فقد أصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة)،[٣٩]

وذلك وفقاً للمبادئ الآتية [٤٠] :-

١- إن الجمعية الوطنية التي ستلتئم في أنقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والإشراف عليها .

٢- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.

٣- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الألوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

٤- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق .

٥- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف أن يرشح نفسه انفراديا .

٦- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.

٧- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري ويعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الأصوات.

٨- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى أنقرة بعد اعلان النتائج .

وعلى ذلك الأساس فقد تشكل المجلس الوطني الاول بنسبة (٥) نواب عن كل منطقة ادارية ، فبلغ بذلك مجموع اعضائه ٣٥٠ عضواً ، منهم ٢٧٠ من ممثلي الولايات و٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا إلى الحركة الوطنية التركية ، ١٢ عضواً من الذين ألقت سلطات الاحتلال عليهم القبض ونفتهم إلى مالطة فعدهم المجلس من ضمن أعضائه.[٤١]

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد ، تنتخب لمدة أربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري ، وان تلك الانتخابات كانت تجري طبقاً لنظام القائمة ، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية ، ويكون عدد مرشحي أية ولاية محدداً بعدد سكانها.[٤٢]

وفي الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الاول في أنقرة ، وفي الافتتاح حضر ١١٥ عضواً على ان يحضر الباقون في شهر مايس ، ولوحظ ان الأعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم روؤساء الجماعات المسلحة ، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية

كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون وروؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده ، حيث وجدنا الأعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم ، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الأفكار مما جعل التصادم بينهم أمرا مؤكداً ، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الأعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس أمرا واقعاً.(٤٣)

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الأول لانعقاده في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة ، وأن قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه أقام دولة جديدة تماماً ، كما ويلاحظ أيضا انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى أحزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما.(٤٤)

وبعد أداء القسم للولاء للميثاق الوطني ، انتخب مصطفى كمال رئيسا للمجلس الوطني، حيث تولى المجلس ادارة البلاد مباشرة وانتخب من أعضائه لجنة اجرائية (هيئة وزارة) تقوم بادارة الأعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في ٢٩ نيسان عام ١٩٢٠ عددا من القوانين ومنها (قانون الخيانة الوطنية) الذي وصف فيه أي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الأمة للشعب، وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الإعدام ، إما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الأمة والحد من الهرب من الجيش، اصدر المجلس قانون أخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية إجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للإحكام في القضايا التي تعرض عليها، وهي الهرب من الجيش او التحريض عليه، ومعارضة قرارات المجلس، والتجسس لحساب العدو، وقد تحولت المحاكم الى أداة رئيسية بيد حكومة أنقرة للقضاء على المعارضة حتى بعد الحصول على الاستقلال بوقت طويل.(٤٥)

اقترح مصطفى كمال إصدار دستور جديد يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس إلا أنه قوبل بشيء من التردد من أعضاء المجلس ، لان هذا الأمر يمس مصير السلطان ومركزه ولذا اتفق على إصدار بيان موجز حالما تدرس

المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والاهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتامر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس ، وقد حرص أعضاء المجلس على النص في البيان بان تأسيس المجلس وحكومته ليسا خارج نطاق السلطنة والخلافة .[٤٦]

ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير ، استقلال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني ، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للأمة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وانه مخول بالتصديق على الدستور ، وأعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.[٤٧]

استطاع المجلس الوطني التركي أيضا إلغاء كل المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات والقوانين والقرارات واتفاقيات الامتيازات الخاصة ببيع او استغلال المناجم التي عقدتها حكومة السلطان بعد ١٦ اذار عام ١٩٢٠ ، وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه حكومة السلطان غير شرعية الا انه لم يجرؤ على الغاء السلطنة حينها .[٤٨]

في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٢١ اصدر المجلس الوطني الكبير دستورعام ١٩٢١ تالف من ٢٢ مادة ، أكدت المادة الأولى على جعل السلطة بيد الشعب ، وجاء في الثانية أن المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية . وفي الثالثة للمجلس حق قيادة الدولة التركية ، وتسمى حكومة المجلس الوطني الكبير،[٤٩] واشترطت المادة الرابعة وجوب إجراء انتخابات المجلس مرة واحدة كل عامين ومنحت المادة السابعة المجلس الوطني حق تنفيذ الأحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها وفسخها ، وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن فجعلت المجلس الوطني مصدر كل سلطات الدولة ، أما المادة التاسعة فقد حددت مدة رئاسة رئيس الجمهورية طيلة مدة دورة المجلس،[٥٠] نصت المادة الثامنة على ان حكومة المجلس الوطني تدير دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم طبقاً للقانون ، ويضع المجلس الخطة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون

الادارية ويستبدلهم بغيرهم عند الحاجة[٥١]، وفي النصف الاول من شهر حزيران عام ١٩٢١ سن المجلس قانوناً جديداً ، مؤلفاً من ثماني مواد يبين كيفية انتخاب وكلاء الاجراء (الوزراء) أذ نصت المادة الاولى عند انتخاب وزارة جديدة تؤلف لجنة أعضاؤها رئيس المجلس الوطني الكبير ووكيلا ورؤساء اللجان النيابية الخاصة بالامور الشرعية والوقفية والداخلية والخارجية والقضائية والعسكرية والمالية والاقتصادية والعمرانية والعلمية والصحية والاجتماعية ومن رئيس الوكلاء (الوزراء) ، وبعد المفاوضة تنتخب تلك اللجنة لكل وكالة ثلاثة مرشحين من أعضاء المجلس الوطني الكبير ، وتعرض أسماءهم على المجلس الوطني الذي ينتخب ثلثهم للوزارة ، اما المادة الثانية فنصت عند انتخاب رئيس الوزارة الجديدة ينضم أعضاء الوزارة الى لجنة الترشيح المذكورة ويشترك الجميع في ترشيح اثنين من الوزراء أو من النواب ويعرضون ذلك على المجلس الوطني الذي يختار رئيس الوزارة .[٥٢]

طلب مصطفى كمال من أعضاء البرلمان، الموافقة على اقتراح قدمه في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢ ، يتضمن مشروع قرار لا يطلب فيه التصويت على إلغاء السلطنة، فحسب وإنما إحالة حكومة السلطان في اسطنبول للمحاكمة، متهما إياها بتهمة الخيانة العظمى لأنها وافقت على دخول الحلفاء الى العاصمة، واحتلال بقية الأراضي التركية في الأناضول عدا منطقة أنقرة ، ولانها لم تتخذ أي إجراء لمقاومة القوات المحتلة ، وعلى الرغم مما لاقاه ذلك المشروع ، من رفض من قبل اللجان الثلاث الدستورية والقانونية والشرعية في المجلس، الا ان مصطفى كمال كان عازما على تنفيذ قراره، فألقى خطابا أمام المجلس محاولا إقناع أعضائه بضرورة ازالة سيطرة العثمانيين التي دامت ستة قرون ، رغم كل الإجراءات التي اتخذها، الا انه ظهرت معارضة لتلك الخطوة من داخل المجلس الوطني ومن رجال الدين ، وقد ألغيت السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني المرقم ١٣٣٨ في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢.[٥٣]

افتقر المجلس الوطني الكبير الأول الى الوحدة النسبية بين أعضائه ، إلا ان جهوده في سبيل تحرير تركيا والدفاع عنها ضد الأعداء قد جعل من الأناضول كتلة واحدة متماسكة، وفي الوقت الذي اخذ فيه على عاتقه مهمة مواجهة الخطر الخارجي ، فانه لم يتوان أيضا عن القيام بإصلاحات في جميع مفاصل الحياة العامة ، اذ نظم ماليه البلاد وأصلح الإدارة والتجارة واهتم بالزراعة والتعليم وحالة المواطنين الصحية .(٥٤)

وكرد فعل على إجراءات المجلس الوطني ، عينت الحكومة في اسطنبول مفتشاً عاماً للأناضول ، وأصدرت محكمة عسكرية في اسطنبول حكماً غيابياً بالاعدام على قادة الحركة الوطنية ، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة الوطنية ، فضلاً عن قيام السلطان العثماني بنشر بياناً دعا فيه الى الكفاح ضد رجال الحركة الوطنية (المتمردين في نظره) ، وأعلن عن الدعوة الى التجنيد في جيش الخلافة ، وأخذت الأوساط الرجعية تنشر إشاعات كاذبة ضد رجال الحركة الوطنية ، وان السلطان سيعمل ما بوسعه لالغاء الضرائب الى الأبد ، كما دعت هذه الأوساط الى عدم الاعتراف باي سلطة غير سلطة السلطان .(٥٥)

ولما كان المجلس الوطني التركي الكبير الأول قد أنجز المهمة المقررة له وهي إدارة البلاد خلال فترة الحرب ، وبغية إقرار الإصلاحات الداخلية الثورية الشاملة التي كانت في ذهن القيادة التركية ، برزت هنا الحاجة الى مجلس وطني جديد يكون أكثر نضجا ومسؤولية من الذي سبقه، وهكذا حل المجلس الوطني الكبير الأول نفسه بإيعاز من الحكومة في ١ نيسان عام ١٩٢٣ ودعا المواطنين الى إجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الثاني.(٥٦)

المبحث الثالث

انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤

أولا . انتخابات المجلس الوطني الكبير :

بعد ان حل المجلس الوطني الكبير الأول ، تم توجيه المواطنين الى إجراء انتخابات نيابية جديدة للمجلس الوطني الثاني ، فأصدرت الحكومة التركية قبل الانتخابات وكإجراء وقائي من قبيل تحديد نشاط المعارضة أثناء الحملة الانتخابية، قانوناً وسعت بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين لأغراض سياسية وكل من يرفض الاعتراف بالمجلس الوطني وبقراراته ، وقد حاولت القيادة التركية تحاشي أي انقسام داخل المجلس الوطني الثاني من شأنه ان يؤخر العديد من خطط وبرامج الحكومة التركية على المدى البعيد وبموجب انتخابات المجلس فان كل نائب واحد أصبح يمثل ٢٠ ألف مواطن في حين كان كل نائب في المجلس الوطني الأول يمثل ٥٠ ألف مواطن أي ازداد عدد النواب.(٥٧)

اقسم جميع النواب المنتخبون في المجلس الوطني الثاني، يوم الافتتاح في ١١ اب عام ١٩٢٣ بالولاء لمصطفى كمال ، الذي اعيد انتخابه رئيساً للمجلس، وبالمقابل وجه مصطفى كمال الشكر للنواب، على ثقتهم المستمرة به وأثنى على جهود النواب العاملين في المجلس الاول حيث قدمت لهم بهذه المناسبة اوسمة الاستقلال الذهبية.(٥٨)

ومما يميز نواب المجلس الجديد عن النواب السابقين في المجلس السابق، إنهم كانوا أكثر جدية وحذراً في مناقشة أي لائحة برلمانية، فضلاً عن خلوه من المقاعد التي يشغلها ضباط الجيش، وذلك لتحريره من النفوذ العسكري قدر الامكان ولاستمرار الادارة المدنية.(٥٩)

وكان من نتيجة ذلك ان قدم عدد لايستهان به من ضباط الجيش التركي ، الذين شاركوا في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال ، استقالاتهم من مناصبهم العسكرية كي يتمكنوا من الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس الوطني الجديد(٦٠)

ومن ابرز أعمال المجلس الوطني التركي في دورته الجديدة ، اجازة حزب الشعب التركي رسمياً في ٩ ايلول عام ١٩٢٣، وانتخاب مصطفى كمال أمينا عاماً له في١١ أيلول من العام نفسه ، وبات واضحاً إن إبقاء الخلافة كان مجرد تكتيك سياسي أريد به تعزيز موقع الدولة الفتية ، الا انه بعد إعلان الجمهورية أصبح وجود الخليفة لاينسجم، على الرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية مع الروح الاصلاحية التي كانت تتمييز بها الجمهورية الجديدة ، كما ان مصطفى كمال ورفاقه أدركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد الدولة الجديدة ، اذ يمكن ان يجعل من الخلافة مركزاً لاستقطاب خصومهم ، لذا فقد اصدر المجلس الوطني التركي قراراً في ٣ اذار عام ١٩٢٤ يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة أملاك الخليفة،(٦١) كما اصدر المجلس الوطني قراراً بالغاء وزارة الشريعة والاوقاف، وحلت محلها رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمكتب رئيس الوزارء ، وعبر مصطفى كمال عن تلك الاجراءات الخاصة بالغاء الخلافة، لاسيما عندما تقدم مصطفى كمال الى المجلس الوطني التركي بالمرسوم الخاص بالغاء الخلافة في ٣ اذارعام ١٩٢٤ حين قال ((بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة ..... فالخليفة ومخلفات ال عثمان يجب ان يذهبوا والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب ان تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية ....))(٦٢).

ثانيا : دستور عام ١٩٢٤

من منطلق السياسة الجديدة لنظام الحكم في تركيا، بات من الضروري ان يسن دستور جديد للبلاد، يتضمن ما استحدث من تطورات لا سيما بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية التركية، والذي عمل جاهدا بدوره على سن الدستور ليعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير، وقد تحقق ذلك حين اقر المجلس الوطني في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤ دستورا جديدا،[٦٣] تالف من (١٠٥) مادة شملت المبادئ الأساسية للدولة الجديدة ونظام حكمها ، ومنها ان دولة تركيا هي جمهورية ولغتها الرسمية هي اللغة التركية وعاصمتها انقرة (المادة ١-٢) ، وتكون السيادة مرهونة بيد الامة بلا قيد ولا شرط،[٦٤] كما منح المجلس الوطني بموجب مواد الدستور لعام ١٩٢٤ ، صلاحيات واسعة إذ يمارس المجلس الوطني التركي السلطتين التشريعية والتنفيذية باسم الشعب ، اذ يمارس المجلس السلطة التشريعية بصورة مباشرة، أما السلطة التنفيذية فيمارسها بواسطة اختيار رئيس الجمهورية ، الذي يتم اختياره من قبل المجلس الوطني على ان تكون مدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه وكما يجوز تجديد انتخابه[٦٥].

وقد جاء دستورعام ١٩٢٤ في عهد الجمهورية الأولى، ليعطي المجلس الوطني الكبير سلطات أوسع وكان المجلس الوطني الذي شكل في عهد الجمهورية يمثل لدى قادة النظام الجديد رمزاً لكفاح الحركة الوطنية التي كانت تمارس نشاطها ضد السلطان العثماني وقوات الاحتلال الحلفاء من خلال المجلس الوطني الكبير الذي شكلته الحركة في أنقرة في تلك الفترة ، وقد نصت المادة الرابعة من الدستور على أن المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل الأمة وهو وحده الذي يمارس الحكم والسلطات باسمها، وفي المادة الخامسة ان السلطة التشريعية والتنفيذية تتمثل وتجتمع في المجلس الوطني الكبير، وفي المادة السابعة ان المجلس يمارس حق التنفيذ بواسطة رئيس الوزراء الذي يختاره ، وللمجلس حق الإشراف الدائم على الحكومة وحق إسقاطها ، الا ان الجمعية الوطنية ظلت تخضع من الناحية الفعلية

لسلطة حزب الشعب من خلال أغلبية أعضائهٍ، فضلاً عن أن المادة ٣٥ من الدستور تمنح الرئيس حق التصديق على القوانين التي يقررها المجلس[٦٦].

وقد حدد الدستور طريقة انتخابات المجلس الوطني من أعضاء منتخبين من قبل الأمة وفقا لقانون انتخابي كما ويحق لكل مواطن تركي بلغ من العمر ١٨ عاما المشاركة في الانتخابات ، وبينما يكون لكل مواطن بلغ من العمر ٣٠ عاما ان يشغل احد المقاعد النيابية في المجلس الوطني ، وقد عين الدستور الأشخاص غير المؤهلين لان يكونوا نوابا وهم ممن كانوا في خدمة سلطة أجنبية والمدانين بإحكام جنائية والذين لا يستطيعون قراءة او كتابة اللغة التركية وقد حدد الدستور الدورة الانتخابية للمجلس بفترة لا تتجاوز الأربع سنوات على ان يلتئم المجلس في اليوم الأول من تشرين الثاني من كل عام وينتخب رئيسا له وثلاثة نواب للرئيس لمدة سنة واحدة .[٦٧]

ومنح الدستور التركي المجلس الوطني صلاحيات أخرى حيث يحق للمجلس تعديل وتفسير والغاء القوانين وعقد الاتفاقيات ومعاهدات السلم مع الدول الأخرى، وإعلان الحرب وتصديق وتدقيق القوانين المعدة من قبل لجنة خاصة كما يحق أيضا الموافقة أو الرفض للبنود الخاصة بالعقود والامتيازات واعلان العفو العام والخاص وتبديل وتخفيف العقوبات وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن الحاكم [٦٨] ، وأصبح للمجلس حق الإشراف الدائم على الحكومة وله الحق في إسقاطها ، وبموجب المادة ٤٦ من الدستور أصبحت هناك مسؤولية فردية وجماعية للوزراء أمام المجلس الوطني التركي الكبير وبذلك أصبح المجلس الوطني من الناحية الدستورية هو مصدر جميع السلطات في تركيا [٦٩].

الاستنتاجات

١- استطاع مصطفى كمال بحنكته وذكائه من تجميع قوى المقاومة الشعبية وتوحيدها من خلال مؤتمري ارضروم وسيواس .

٢- ان طبيعة الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها تركيا في عام ١٩٢٠ تطلبت ايجاد مؤسسة شعبية سياسية تشريعية قادرة على اصدار القرارات وتعبئة المجتمع لصالح حرب الاستقلال ، فكان تشكيل المجلس الوطني الكبير تتويجاً لتلك الارادة .

٣- قاد المجلس الوطني الكبير السلطة التنفيذية من خلال حكومة المجلس برئاسة مصطفى كمال .

٤- احتاج المجلس الى ايجاد صيغة تشريعية تعبر عن القيادة الجديدة للدولة التركية ، وكان دستور عام ١٩٢١ الذي منح السلطة المطلقة للشعب ، وبذلك افصح عن التوجهات الجديدة لحكومة انقرة وبالتالي فقدان السلطان العثماني للسلطة الشرعية في البلاد .

٥- بعد ان حققت حكومة المجلس الوطني الانتصارات على الاعداء ، تم اعلان النظام الجمهوري والغاء السلطنة العثمانية كمرحلة اولى .

٦- الغى المجلس الوطني الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ ، وسن مجموعة من الاصلاحات سميت بالإصلاحات الكمالية بهدف الوصول بتركيا الى دولة علمانية عصرية .

٧- ان الوضع الجديد للدولة التركية تطلب سن دستور جديد يراعى التوجهات الجمهورية والعلمانية للدولة التركية وهو دستورعام ١٩٢٤ الذي خول المجلس الوطني الكبير سلطات واسعة في الجانبين التشريعي والتنفيذي.

ABSTRACT

Mostafa Kamal with his experience and intelligent was able together the powers of popularity resistance through A rthroom and sewas conferences.

The nature of political and military conditions which took placein Turkey in 1920 needed political , popularity and legislative foundation to release decisions and preparing the society for independence war . the big native councilled executive authority through government of council by presidency of Mostafa Kamal .

The constitution of 1921 donated the whole authoryity to Nation . The Autman caliphate loss the legality power in county.

The Native Council abolished Atman Caliphate in 1924 and enact of reforms .

The new situation for Turkey needed to enact anew Constitution which is the Constitution of 1924.

الهوامش والمصادر

١) انـدرو فينكـل واخـرون ، تركيـا المجتمـع والدولـة، ترجمـة حمـدي حميـد الـدوري وعدنان ياسين مصطفى ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢ ، ص١٧٣ .

٢) مصطفى كمال : mustafa kemal (١٨٨١– ١٩٣٨) ولد في مدينة سالونيك اليونانية ودخل السلك العسكري وتدرج في الرتب والمناصب حتى قاد فرقة مشاة خلال الحرب العالمية الاولى وذاع صيته في قيادة المعارك وقادة الزمرة العسكرية السياسية في رفض التوقيع على معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ كما قاد المقاومة وقاد العسكرية الشعبية ضد الغزو اليوناني ، الغى الخلافة وأعلن تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وانتخب رئيسا الجمهورية . وكانت توجيهات علمانية ، ولقب بـ (اتاتورك) ابو الاتراك وعرف بميله الكبير للغرب ، ينظر :

Lord. Kinross , Ataturk , the kebirth of Anation welenfeld And Nicolson (London 1970)

٣) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٤.

٤) رضا هلال ، السيف والهلال ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٥٥ .

٥) المصدر نفسه ، ص٥٥ .

٦) كاظم قرة بكير(نائب) مصطفى كمال في الجيش العثماني ، ذو جسم عملاق ، بطيء الحركة والتفكير ، لكنه عندما يتخذ قراراً يلتزم به حتى النهاية ، وكان يقود الفيلق التركي الثامن عشر ، له وجهة نظر اتضح فيما بعد انها في محلها ، فعندما اوشك القوات البريطانية على دخول بغداد رأى ضرورة انسحاب القوات التركية الى اسطبلات لترتيب مواقع عسكرية مكثفة وتحشيد القوة بدلاً من تبديلها في مواقع متناثرة صغيرة ، لكن رأيه لم يجد قبولاً ، فأستقال من منصبه ، للتفاصيل ينظر : جعفر الخليلي ، موسوعة العتبات المقدسة ، سامراء ،ج١، دار المعارف ، بغداد ، د ت ، ص ص ٢١٧–٢١٨ .

٧) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

٨) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص١٤٧ ؛ رضا هلال ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٩٠ .

٩) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، رياض الريس ، لندن ،١٩٩١ ، ص١٣٤

١٠) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص٥٦ .

١١) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفائه ، دار الحكمة للنشر ، ١٩٨٢ ، ص١١٠.

١٢) محمد علي قدوري ، مصطفى كمال اتاتورك ، المطبعة الوطنية ، مصر ، ١٩٨٣ ، ص٧ .

١٣) هدنة مودروس : وقع المندوب التركي فوق العادة والبريطاني الذي كان ينوب عن الحلفاء هدنة مودروس في٣١ تشرين الاول ١٩١٨ والتي انهت الاعمال العدوانية رسميا في الشرق الاوسط ، وقد خولت بعض بنود الهدنة الجيوش الحليفة دخول الاجزاء التي لم تكن محتلة حتى ذلك الوقت من تركيا ينظر جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، ج١ دار الكشاف ، العراق ، ص١٢٦.

١٤) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفائه ، ص ص ١١٤ – ١١٦.

١٥) محمد علي قدوري ، مصطفى كمال اتاتورك ، الطبعة الوطنية ، مصر،١٩٨٣، ص٧.

١٦) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، ص١٤٩؛ ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الموصل ،١٩٩٢، ص٢٣٢.

١٧) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٣٨.

١٨) علي رضا باشا : ولد في اسطنبول عام ١٨٥٩ وتولى منصب رئيس الوزراء مرة واحدة في السادس من تشرين الاول ١٩١٩ واستمرت حكومته حتى الثاني من اذار عام ١٩٢٠ وهو من رجال السياسة الاتراك الذين تعاطفوا مع الحركة الوطنية ودعى الاستماع لطروحتها توفي في اسطنبول في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٣٢ علاء طه ياسين ، عصمت انيونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤–

١٩٧٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٦ ، ص٤١ .

١٩) مجموعة من الباحثين السوفيت ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة هاشم صالح التكريتي، السليمانية ، ٢٠٠٧ ، ص ؛ حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩. ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٥٧ .

٢٠) علاء طه ياسين ، المصدر السابق ، ص٤١.

٢١) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، ص١٢٠.

٢٢) المصدر نفسه ، ص١٢٢.

٢٣) السلطان وحيد الدين ١٨٦١ – ١٩٢٦ هو اخر سلطان عثماني الذي هرب الى سان ريمو في نهاية سقوط الدولة العثمانية وبمساعدة الجنرال الانكليزي هاريكتون عن طريق سفينة حربية انكليزية ينظر :

ilhan .f.Akin:Turk Davrimi Tarihi , Istanbul ,1983,S179

٢٤) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفائه ، ص١٢٢ .

٢٥) المصدر نفسه ، ص١٢٢–١٢٣ .

٢٦) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص٣٤–٤٤ .

٢٧) لقاء جمعة عبد الحسن ، مصطفى كمال اتاتورك ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٣ . ١٩٣٨ ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٤٤ ، ٢٠٠٥ ، ص٤٩٨.

٢٨) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سليمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١١٨.

٢٩) عبد الرحمن الرافعي ، الجمعيات الوطنية صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، ط١ ، مطبعة النهضة ، (القاهرة ،١٩٢٢، ص٢٩٧) .

٣٠) أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت ، سيرة مصطفى كمال ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص٢٠.

٣١) قاسم خلف عاصي الجميلي ، العراق والحركة الكمالية ١٩١٩ – ١٩٢٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩٠ ، ص١٤.

٣٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٤٣.

٣٣) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفائه ، ص ١٣٣ – ١٣٤ .

٣٤) ولد في عام ١٨٧٦ في اسطنبول من اب كان ضابطاً في الجيش العثماني ، دخل الكلية الحربية وانهى دراسة الاركان في عام ١٨٩٨ ، وتدرج في الرتب العسكرية حتى اصبح قائداً للجيش السابع في سوريا، ورقّي الى رتبة فريق في عام ١٩١٨ لقاء خدماته الجليلة في سوريا ، واصبح وزيراً للدفاع في عام ١٩٢٠ ، ونتيجة للانتصارات التي حققها في معارك انينو و سقارية منح رتبة فريق اول ، احيل على التقاعد في عام ١٩٤٤ توفي في ميسان ١٩٥٠، للتفاصيل ينظر :
Turk Meshurlan Ansiklopedisi , IBRahim AAettim Iingovsa , yidigun Nesriyat ,Istanbul ,1947,p,90

٣٥) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٦٠ .

٣٦) المصدر نفسه ، ص١٦١ .

٣٧) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، ص ١٣٧ – ١٣٨.

٣٨) إبراهيم خليل احمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣١ .

٣٩) المصدر نفسه، ص٣١ .

٤٠) مصطفى الزين ،المصدر السابق ، ص١٥٣.

٤١) مصطفى الزين ، المصدر السابق، ص١٥٤.

٤٢) محمد محمد توفيق ، كمال اتاتورك ، منشورات دار الهلال ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص٨٧.

٤٣) مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص٤٤.

٤٤) عبدالعزيز محمد عوض الله / الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة القاهرة ، د١ ت ، ص١٤-١٥، عصمت برهان الدين عبدالقادر تطور الظاهرة الدينية . السياسية في تركيا المعاصرة ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد٤ ، ٢٠٠٥ ، ص٦٤.

٤٥) سليم الصويص ، اتاتورك ، مطبعة شنلر ، (عمان ،١٩٩٠) ص١٥٨.

٤٦) حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٦٤ .

٤٧) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، (بيروت ،١٩٤٦) ص٣٤

٤٨) اندرو فنكل واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧٠ .

٤٩) احمد عبدالرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ،(بيروت ١٩٨٢) ص٢٩٩ .

37)M.soysal:AnayasayaGiris.Ankara.1969.s171

٥٠) إسماعيل نوري حميدي الدوري ، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٨ .

٥١) أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨- ٢٩ .

٥٣) اسماعيل نوري حميدي الدوري ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

٥٤) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

٥٥) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٦٤ ، مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

٥٦) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

٥٧) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

٥٨) سعاد حسن جواد ، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٩ ، ص٥ .

٥٩) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

٦٠) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

٦١) سعاد حسن جواد ، المصدر السابق ، ص٥-٧.

٦٢) فيليب حتي ، خمسة الاف سنة من تاريخ الشرق الادنى ،ج٢، (بيروت،١٩٧٥) ص٥٢ .

٦٣) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

٦٤) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٣٤ ، سعاد حسن جواد ، المصدر السابق ، ص٨ .

٦٥) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٣٣ .

٦٦) اميرة محمد كامل الخربوطلي ، الدور السياسي للعسكريين في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ، جامعة القاهرة ،١٩٧٢ ، ص٩٢.

٦٧) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

٦٨) محمد سعيد كنانة ، الترك والعرب ، انقرة ، ١٩٩٧ ، ص٩٠ .

٦٩) لقاء جمعة عبدالحسن الطائي ، التطورات السياسية في تركيا وعلاقتها الخارجية مع بريطانيا وفرنسا في عهد مصطفى كمال اتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨) مجلة الاستاذ (كلية التربية ابن رشد) ، العدد ٥٦ ، لسنة ٢٠٠٥ ، ص٦.